

الشعب والتدخل الدولي

نقطتان أساسيتان تفرضان اليوم التدخل الدولي، الأولى تتعلق بالنظام السوري، والثانية تتعلق بالشعب نفسه، فالنظام السوري أغلق منذ بداية الاحتجاجات الباب أمام أي حل سياسي أو داخلي، وتعامل باستهتار مع جميع الأطروحات التي قدمت حول التحول الديمقراطي في سوريا، وكان مقتنعاً بقدرته على قمع الاحتجاجات، وهو ما ثبت بالملحوس أنه قناعة وهمية.

أما ما يتعلق بالشعب السوري فإنه انقسم إلى فئتين، كسرت الأولى كل حواجز الخوف، وقدمت الشهداء والمعتقلين وذائق عسف أجهزة النظام وممارساته، والفئة الثانية قبلت بالصمت والانتظار، وشاركت بمسيرات التأييد المفروضة، رغم تمللها من خيارات النظام، وهي من هذا الباب شاركت في تحول الأزمة من أزمة سورية إلى أزمة دولية، نلمس اليوم تحولاتها بشكل سريع، و«ربما» يكون مبالغاً في لفئة الصامتة نفسها.

الصامتون ضد التدخل الدولي، وفي معظمهم ضد النظام، ولكنهم لا يريدون دفع أثمان الحرية، لكن الأمنيات شيء والواقع شيء آخر، وليس في السياسة مكاناً للرفيات وإنما للوقائع، والصمت يعني أن يكون الحل بيد الآخرين، وتالياً فإن استمرار القطاعات الصامتة في خوفها يسهم بشكل رئيسي في فتح الباب أمام التدويل، من أجل إيجاد قوة حسم للصراع، فالنظام قد يتعب من الضغوط التي فرضت عليه عربياً ودولياً، لكن إسقاطه يحتاج إلى تحول نوعي، هذا التحول النوعي هو تدخل القوى الخارجية.

لكن من جهة أخرى، كان يمكن أن تشكل الفئات الصامتة القوة الضاربة التي تنجز التحول النوعي لمصلحة الثورة، فخرج الملايين عن صمتها، ومشاركة أبناء بلدها التظاهرات، ودفعها أثمان الحرية، كان من شأنه أن يخلخل النظام، وأن يحسم الأمور من الداخل، وأن يغير الكثير من المعادلات، خاصة مسألة التدويل، ولم تكن سوريا تحتاج إلى قوى الخارج من أي طرف كانت، وما يزرعه الإنسان بيده يحصده لوحده، وعلى الفئات الصامتة أن تعي ذلك قبل خراب البصرة، والليب من الإشارة بفهم.

ملاذ البحري



السوريون يتظاهرون اليوم للأب باولو.. ويغيرون أسماء شوارع دمشق سلمية الثورة تضع الأسد في بداية الطريق إلى لاهي

وضع المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية الأسبوع الماضي نظام بشار الأسد على قائمة «المحاسبة» والرد على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات النظام خلال قمعها المظاهرات السلمية. وأمهلّت الجامعة العربية النظام حتى نهاية اليوم الأحد للتوقيع على بروتوكول المراقبين الذي تتضمنه المبادرة العربية، كما فرضت عقوبات على ١٩ شخصية من أركان النظام، تضمنت منعهم من دخول الدول العربية، وتجميد أرصدهم. كما شملت العقوبات تخفيض رحلات الطيران من وإلى سوريا بنسبة ٥٠٪.

بدوره، دان مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي النظام بسبب الفضائع المرتكبة في سوريا ضد المتظاهرين السلميين، حيث استشهد أربعة آلاف شخص بحسب الأمم المتحدة، منهم أكثر من ٣٠٧ أطفال بأيدي قوات الأمن.

وتبنى المجلس توصيات لجنة التحقيق الدولية التي تحدثت عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من جانب النظام السوري، وهي خطوة أولى نحو إحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهي. وصدرت لائحة عقوبات أوروبية على النظام شملت ١٢ شخصية و١١ كياناً من بينها شركات النفط، إضافة إلى قناة الدنيا، وموقع شام برس الإلكتروني.

ميدانياً، خرج مئات الآلاف في مظاهرات حاشدة في جمعة «المنطقة العازلة مطلبنا»، حيث استشهد ١٦ مواطناً خلال تظاهرات واجهتها السلطات بعمليات اقتحام وقصف مدفعي في ريف إدلب وتلكلخ بحمص ورنكوس وحوش وعرب بريف دمشق، كما استشهد ٢٥ مواطناً في مظاهرات يوم أمس السبت، وبلغت حصيلة شهداء الأسبوع الماضي ١٤٢ شهيداً، بينهم ١٤ طفلاً وستة نساء.

وقررت أجهزة نظام الأسد إبعاد الأب الإيطالي باولو دالوليو من سوريا بسبب دعوته إلى الحوار وإطلاق الحريات وتعاطفه مع الثورة السورية، ويقيم باولو منذ ثلاثين عاماً في دير مار موسى الحبشي القريب من مدينة النبك بريف دمشق، وتكريماً له، يخرج السوريون اليوم في احتجاجات تحت عنوان «سوريا وطنك يا باولو».

وفي محاولة يائسة لخنق الثورة إعلامياً، قرر النظام في خطوة أثارت استغراب العالم اجمع بمنع استخدام أجهزة الهاتف الذكية «أي فون» في سوريا.

وحقق شباب الثورة في مبادرة أيام الحرية نصراً جديداً في الحرب الميدانية ضد النظام، حيث استيقظت مدينة دمشق صباح الخميس الماضي على شوارعها وقد تزينت بأسماء شهداء ثورة الحرية، من جهة أخرى أفادت مصادر ل«البديل» من دمشق أن أكثر من نصف عدد الضباط القاطنين في ضاحية قرى الأسد القريبة من حرسنا في ريف دمشق قد باعوا منازلهم، أما الباقون فقلما يذهبون إلى منازلهم، وهو ما يؤشر بحسب المصدر إلى خوف هؤلاء من تعرضهم للانتقام في حال سقوط النظام.

ميليشيات الأسد تضرم النار في حقول القمح كارثة زراعية في ريف الثورة.. وبطش النظام يطال المواشي



إدلب- حمص- دمشق- البديل

لم تكتف ميليشيات الأمن والشبيحة بحملتها الدموية لقمع ثورة الشعب بتطبيق سياسية التجويع وانتهاك الممتلكات وسرقة المحلات التجارية وقطع المساعدات والمؤن على المناطق المنكوبة، بل تمادت في معاقبة الثوار بإضرام النيران بحقول القمح والشعير في جسر الشغور ودرعا، وتدمير المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة والمزارع في أرياف إدلب وحماه وحمص وبانياس، بحجة ملاحقة عناصر الجيش الحر المنشق، فضلاً عن اعتقال الآلاف من العمال والفلاحين وسط أراضيهم في الرستن وتلبيسة وتلكلخ، ما حال دون جني ثمار المحاصيل الزراعية، وتدمير موسم الأشجار المثمرة وحقول القمح والشعير.

ويقول طارق الصوي وهو فلاح من مدينة خان شيخون المشهورة بزراعة الفستق الحلبي: «بعد نزوح موسم شجرة الفستق الحلبي لم نتجرأ على الخروج في جني ثمارها بسبب الحصار الخانق الذي فرضته ميليشيات الأمن والشبيحة على سكان البلدة، وتحويل الأراضي الزراعية إلى ثكنات عسكرية، وبناء عليه عاثوا فساداً وتخريباً، ونهبوا أطنان من الفستق الحلبي، وأخذوها إلى مستودعات الضباط الكبار من أجل تخزينه، ومن ثم بيعه، مشيراً إلى أن البعض من أصحاب الأراضي اعترضوا على ممارستهم، إلا أن آلة القتل والقمع سارعت باعتقالهم بحجة انتمائهم إلى الجماعات المسلحة». أما سليمان الشاغوري الذي نزح من بطش النظام إلى دمشق ليتوارى عن أنظار الشبيحة فقال: لدى دخول الشبيحة إلى مدينة جسر الشغور دمروا كل ما في طريقهم حيث هاجموا المزارع وأضرموا النيران بـ ١٢ ألف هكتار من محاصيل القمح والشعير، وقتلوا ٢٠٠ رأس من قطعان المواشي والبقر بحجة ملاحقة الجماعات المسلحة.

ويتابع الشاغوري: «رغم محاولات الأهالي البائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حرق مزارعهم إلا أن كل محاولاتهم لم تجد نفعاً، فقد أُلغيت على الأرجح معظم المحاصيل، وأصبحت تلك خطوة روتينية تنفذها عصابات النظام كلما بلغوا بلدة أو مدينة جديدة في ريف جسر الشغور».

وفي سياق متصل، قال معاذ وهو من سكان مدينة «أريحا» التابعة لمحافظة إدلب إن معظم المزارعين تخلوا عن محصول الزيتون ومشتقاته، نتيجة اعتقال وقتل العديد من العمال والفلاحين بشكل متكرر، بسبب مشاركتهم في التظاهرات المناهضة للنظام، ما أشاع مناخاً من الرعب والترهيب بين الأهالي منعهم من حصد ثمار محاصيلهم، إضافة إلى هجرة آلاف العائلات التي كانت تقتات على محصول التين والزيتون باتجاه تركيا، نتيجة التنكيل المتواصل بالمواطنين، وإجبارهم على مغادرة بيوتهم وترك أراضيهم.

ويضيف معاذ: لم تتوقف عصابات الشبيحة عن بث الرعب بين سكان المنطقة، بل مارسوا الكثير من الضغوطات على المزارعين لمنعهم من النزول إلى الحقول خشية من أعدادهم الكبيرة التي قد تتحول في أي لحظة إلى تظاهرة ضد النظام، إضافة إلى حرمان المزارعين منذ انطلاقة الثورة من المازوت والأسمدة والبذار، لمعاقبتهم وجعلهم وجهاً لوجه أمام الفقر والمجاعة في المناطق المنتفضة، وبالتالي كبح إرادتهم، وجعلهم يرضخون لأوامر السلطة القمعية المستبدة.

وتعتبر أدلب أغنى محافظة في سورية بأشجار التين وأصنافه حيث تمثل الأشجار المزروعة فيها قرابة ٥٠٪ من مجمل عدد أشجار التين في سورية فضلاً عن غناها بأشجار الزيتون.

ويؤكد ضياء حمصي وهو من سكان مدينة تلبيسة التابعة لمحافظة حمص: «أن تراجع مردود المحاصيل الزراعية في أرياف حمص وحماه يعود إلى منع أجهزة الأمن السكان من التنقل بين المدن المنكوبة وحقولهم الزراعية التي تقع خارج المدن، ما حال دون سقاية الأراضي وحصد الثمار، وتعرضت على إثرها المحاصيل الزراعية إلى إتلاف ودمار، الأمر الذي انعكس

بشكل مباشر على الأسواق السورية كافة.

في حين يذهب علي حوراني وهو من سكان مدينة انخل القريبة من مدينة درعا بقوله: «إن قوات الأمن والشبيحة حولت درعا إلى ساحة حرب، وقامت بقطع المواد الغذائية من الحليب والخبز والكهرباء والماء عن السكان، ونهب المحلات التجارية فيها، معتبراً أن ذلك لم يشف غليلهم، بل أضرموا النيران بحقول القمح والشعير في ريف درعا، بهدف إزالة آثار الجثث التي تم دفنها في المقابر الجماعية بين تلك الحقول، ومعاقبة سكان المنطقة على تمردهم ضد النظام».

في حين يروي لنا أبو علاء صاحب إحدى شاحنات النقل بين بانياس ودمشق بأنه أثناء نقل الخضار والفواكه من المناطق الزراعية المنتجة إلى المحافظات المستهلكة تتعرض الشاحنات إلى حملات تفتيش مهينة من قبل أجهزة الأمن والشبيحة، ومصادرة كميات كبيرة من البضائع بحجج واهية، فضلاً عن فرضهم إجراءات روتينية مجحفة بحق سائقي الشاحنات، بهدف تأخيرهم وإجبارهم على دفع مبالغ مالية كبيرة مقابل السماح لهم بالمرور، الأمر الذي يعيق حركة النقل والتجارة.

ورداً على فقدان الجوز ونقص حاد في الخضار وعلى رأسها الباذنجان والبندورة في الأسواق يقول معتز وهو صاحب بقالية في مدينة حرستا بريف دمشق: «إن التنوع الحيوي لأشجار الجوز في سورية يتركز على حوضي نهر العاصي» الرستن» وبرد» الزبداني» والخضار في بانياس ودرعا، وبما أن تلك المناطق منكوبة وتتعرض يومياً إلى قصف ودمار فلا بد أن تلقي بظلالها على حركة تسويق البضائع ونقلها إلى الأسواق، إضافة إلى أن التجار وأصحاب شاحنات النقل يشعرون بالخوف من الدخول إلى المناطق المنكوبة، نتيجة الحصار الشديد الذي تفرضه الحواجز الأمنية والعسكرية على تلك المناطق.

ويقول الناشط والإعلامي السوري تاجر الناشف حول انتهاك النظام المحاصيل الزراعية: «في الحقيقة هذا الاعتداء تكرر في الكثير من المدن الزراعية وخصوصاً في محافظة إدلب، وقد حصلت اعتداءات من قبل ميليشيات الشبيحة وأجهزة الأمن على المزارع التابعة لبلدة جسر الشغور، وكذلك في كفرومة وكفرنبل ومعرة النعمان، وتكرر هذا الشيء في ريف محافظة درعا وكذلك في حمص وريف دمشق، ولم يقتصر اعتداء النظام على المحاصيل الزراعية بداعي الانتقام من سكان المدن النائرة بل وصل الأمر إلى حد الاعتداء على المواشي والثروة الحيوانية للكثير من المدن والقرى النائية».

ويضيف الناشف أن هذه الحملات الأمنية والعسكرية التي تتبع سياسة الأرض المحروقة جعلت سكان تلك المناطق المتضررة يلجؤون إلى دول الجوار أو نحو النزوح إلى المحافظات الأخرى».



نفى أن تكون الأوضاع متجهة إلى الحرب الأهلية.. وتمنى ثورة فكرية موازية فايز سارة لـ«البديل»: الحل الأمني حوّل سوريا إلى شأن خارجي

دمشق - البديل

قال الكاتب والصحافي المعارض فايز سارة إن الملف السوري يتجه إلى المزيد من فرض العقوبات الدولية بعد فشل مساعي الحل السياسي، مؤكداً أن خطر الحرب الأهلية الذي يتم تداوله في المنظمات الدولية ليس واقعياً، لكنه أشار إلى أن الأزمة في سوريا أصبحت اليوم قضية خارجية. وقال سارة في حوار مع «البديل»: إن الملف السوري يتجه إلى مجلس الأمن بعد إدانة لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة لعمليات القمع والتي وصفتها بأنها «جرائم ضد الانسانية».

وعما إذا كان خيار التدويل هو الطاعني على المشهد الثوري في سوريا، أكد سارة أن التدخلات الايرانية والروسية والصينية في سوريا لصالح النظام هو نوع من التدويل، وهذا ما نعايشه منذ بداية الانتفاضة، لكن ما نشهده اليوم هو شيء آخر، إنه اتجاه المجتمع الدولي إلى استخدام صيغة القوة العسكرية لحسم المسألة. وأردف: «احتمالات الحل العسكري الخارجي ليست مسؤولة المتظاهرين، بل هو امتداد للحل الأمني الذي ينتهجه النظام في مواجهة المتظاهرين السلميين».

وقلّل الصحافي المعارض المقيم في دمشق من احتمالات نشوب حرب أهلية وفقاً لما تردده منظمات وتقارير إعلامية دولية، وأكد أن الحرب الأهلية خطر غير واقعي لكنه يتم الترويج له عبر جهات عديدة. لكن سارة لم ينكر أنها أحد الاحتمالات التي قد تشكل تحدياً أمام الانتفاضة والتي يمكن تفاديها نهائياً في حال كانت صيغة الحل سياسية. وأضاف: إن السوريين شعب مسالم، وهو أبعد ما يكون عن العنف واستخدام السلاح. وتاريخ السوريين شاهد حي على حقيقة كهذه، بل إن السوريين هم شعب التسويات والمقاربات الهادفة الى معالجة المشكلات بطرق سلمية، وتلك ميزة من مزايا المجتمعات التاريخية، التي رسخت أشكالاً من الوجود الإنساني المستمر من جهة، ومن جهة أخرى كرسّت أشكالاً من التعاون بين البشر، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية والدينية والاجتماعية.

وحول خلافات المعارضة في الاتفاق على صيغة سياسية وتنظيمية موحدة بعد فشل اجتماعات القاهرة، أكد سارة أن أوضاع المعارضة معروفة، ولديها مشكلات بنيوية، إضافة إلى مشكلات متعلقة بالبيئة، سواء أكانت داخلية متعلقة بالنسيج الاجتماعي أو خارجية مرتبطة بالعلاقات مع الدول. مضيفاً أن القوى السياسية المعارضة في سوريا ستقوم بما تستطيع لتجنب البلد السيناريوهات السيئة التي يتم الترويج لها مثل الحرب الأهلية. لكنه قال أيضاً إن القضية اليوم لم تعد داخلية فقط، بل أصبحت خارجية أيضاً. موضحاً أن المعارضة بعد تدويل ملف الأزمة لن تكون طرفاً فاعلاً، بل ستكون في حالة تأثر من دون تأثير، أو لابعاً ثانوياً. كما أن موقعها الضعيف لا يؤهلها أن تكون طرفاً في المعادلات الدولية المقبلة. وأشار سارة إلى أن المعارضة هي ظاهرة محدودة، جزء منها في الداخل وجزء منها في الخارج، لكن لا ينبغي أن تعطى قيمة كبرى في التأثير مقارنة بالقوى الدولية التي تعمل على الملف السوري.



وتوجه سارة إلى المتظاهرين الذين يقودون الحراك الثوري السلمي بالتحية، قائلاً إن الثورة التي ينشدها السوريون وبعيشتونها ليست فقط لتغيير النظام أو تغيير المعادلة السياسية، بل يجب أن تطال بنية تفكير الناس في عاداتهم وثقافتهم الحياتية. وأضاف: «ما يهمني هو أن يستفيد شباب الثورة من هذه الفرصة التي لم تتح لجيلنا، وأن يستخلصوا الآراء التي تساعدهم في قيادة حراكهم إلى النجاح المنشود».

وحول الفارق بين الدول المدنية والدولة العلمانية بعد ظهور حركات وقوى شبابية عديدة تحمل مفهوم مدنية الدولة مع احتمال فهمهم الخاطئ لها، أوضح سارة إن الدول المدنية تحتوي كل القوى والتيارات الأيديولوجية والدينية، فيمكن في الدولة المدنية أن يتم تداول السلطة بين إسلاميين وعلمايين، فهي حالة منفتحة على الجميع، والحالة التركية اليوم هي نموذج للدول المدنية، أما الدولة العلمانية فإنها تتضمن فصلاً واضحاً بين الدين والدولة، وتمثلها اليوم الحالة الفرنسية كأفضل النماذج العلمانية. الجدير بالذكر أن الكاتب والصحافي فايز سارة كان من أهم الناشطين في الحراك المدني والسياسي الذي شهدته سوريا خلال ما سمي بفترة «ربيع دمشق». واعتقل عدة مرات بسبب آرائه ومواقفه المدافعة عن الديمقراطية والمطالبة بإعادة المجتمع إلى السياسة، في عام ١٩٧٨. اعتقل بسبب نشاطه السياسي لمدة عامين. وكان من بين أهم الشخصيات التي أصدرت بيان ٩٩ مثقفاً ثم بيان الألف مثقف الذي عَدّ الوثيقة الأساسية لإحياء لجان المجتمع المدني، حيث تعرض الناشطون للاعتقال. كما شارك في المجلس الوطني لإعلان دمشق. وفي عام ٢٠٠٨ اعتقل سارة على خلفية نشاطه المعارض لمدة سنتين ونصف. وسارة من مواليد بلدة جبرود في ريف دمشق. له العديد من المؤلفات، منها «الحركات والأحزاب السياسية في تونس» عام ١٩٨٥. و «الأحزاب والقوى السياسية في المغرب»، أما آخر كتبه فكان «العرب وتحديات القرن» الذي صدر مؤخراً عن دار النشر البريطانية «إي-كتب».

لجان التنسيق المحلية تدعو إلى «تطويق» عمليات الخطف

أصدرت لجان التنسيق المحلية بياناً دانت فيه عمليات الخطف بين المدنيين التي بدأت تظهر في عدة مدن.

وذكر البيان إنه قد تكررت في الأسابيع الأخيرة حوادث خطف مدنيين في غير مدينة سورية، والمعلومات المتوفرة تفيد بأن ذلك يجري بهدف الانتقام أو طلبا لفدية أو للتفاوض على الإفراج عن مخطوفين ومعتقلين آخرين. وأضافت لجان التنسيق في بيانها إن لهذه الأعمال «نتائج فاجعة على الجميع. فهي تطلق سلسلة من الخطف والخطف المضاد، وتسبب شروخاً طائفية، وتشحن النفوس بالضغائن ونزعات العنف والانتقام».

ودانت اللجان «بشدة» جميع أعمال الخطف بين المدنيين من أية جهة كانت، و حملت النظام المسؤولة الأولى والأساسية عن حياة وسلامة المخطوفين جميعاً أي يكن خاطفهم. وذكر البيان أن إدانة مثل هذه الأعمال من قبل الجميع منطلقاً لتطويقها والحد منها قبل فوات الأوان. وناشدت لجان التنسيق عائلات وذوي المخطوفين عدم الانجرار إلى ردود فعل انتقامية، من شأنها أن تعرض أسرهم وأوساطهم الاجتماعية والمجتمع ككل لأعظم الأخطار. كما دعت اللجان في بيانها «التنسيقيات والنشطاء الميدانيين ووجهاء المناطق ورجال الدين أن يعملوا على التدخل في هذه الحالات لضمان سلامة المخطوفين وعودتهم إلى ذويهم، وعدم التستر على من يقوم بمثل هذه الأعمال، مهما كان دافعها، ومن أي جهة كانت».



دفاعاً عن الأب باولو

إذا كان مسيحيو سوريا يخشون من وصول تيارات من الإسلام السياسي إلى السلطة وبالتالي تضرر مصالحهم وضرب هئاتهم واستقرار عيشتهم في الحاضر والمستقبل، ما يحول - كما يدعون ويتذرعون - دون المشاركة في الثورة السورية المجيدة، فما الذي يحول بينهم وبين الوقوف هذه المرة مع الأب باولو دالييليو الراهب اليسوعي في دير مار موسى الحبشي الذي طرده النظام من سوريا على خلفية مواقفه التي اعتبرها مؤيدة للثورة، بعد أن ضم صوته المجلس إلى أصوات مسيحيين آخرين يدعون إلى فصل أبناء الديانة المسيحية في سوريا عن قيادة الكنيسة كما في حالة ميشيل كيلو، و تركهم وشأنهم لأنهم راشدون ولا يحتاجون إلى رعاية أحد.

إذا كان موقف الكنيسة تابع من هذه الهواجس، فما الذي دفع الأب باولو إلى اطلاق صرخته النابعة من قلب جبال القلمون الصخرية الجرداء، حيث يعيش منذ أكثر من ثلاثة عقود داعياً لنشر السلام والمحبة بين الناس؟ وهل سيدرج اسمه في قائمة المندسين والمتصلين مع الخارج والمتأمرين على البلد؟

من المعيب ألا يخرج صوت واحد مسيحياً كان أم اسلامياً تضامناً مع الأب باولو، ومن المعيب أكثر ألا تلتفت قوى المعارضة السورية لما يحدث للأب الشهيد الحي والتنديد بموقف النظام نحوه، وتشكيل حالة جماهيرية ترفض قرار السلطات السورية بإبعاده وتطالب ببقائه حيث هو يقوم بدوره كما يليق بكل انسان يحرص على بقاء فطرته السليمة بمنأى عن التشويه والانحراف.

و تحدث المصادفة أن يأتي قرار النظام الفاشي بإبعاد الأب باولو متزامناً مع تصريحات قطب ديني كبير في المنطقة يدعى حسن نصرالله، تلك التصريحات التي تهدد بإشغال المنطقة وحرقها إن اهتز عرش ذلك النظام، بينما يتقاطع موقف الأب باولو مع موقف الشيخ أحمد الصياصنة في درعا، ويتناقض مع موقف البطريك الراعي في حاصرة سوريا الغربية، فلتصمت كل هذه الاصوات التي تتقصد الإيحاء بوجود مشكلة فئوية في سوريا، فالمشكلة هناك مع النظام ومع النظام وحده ولترقد أعين المؤمنين جميعاً بسلام ودون وجل.

التحريض المذهبي والطائفي يجب ألا يقابله حملة تعبئة ضد هذا الخطاب المتعفن فحسب، بل يجب كذلك جعل مهمة الارتقاء بالجهود المبذولة ضد محاولات تمزيق مكونات الشعب السوري والحفاظ على وحدته إلى مصاف خلق وعي مجتمعي وطني عام لا مكان فيه للبور المظلمة.

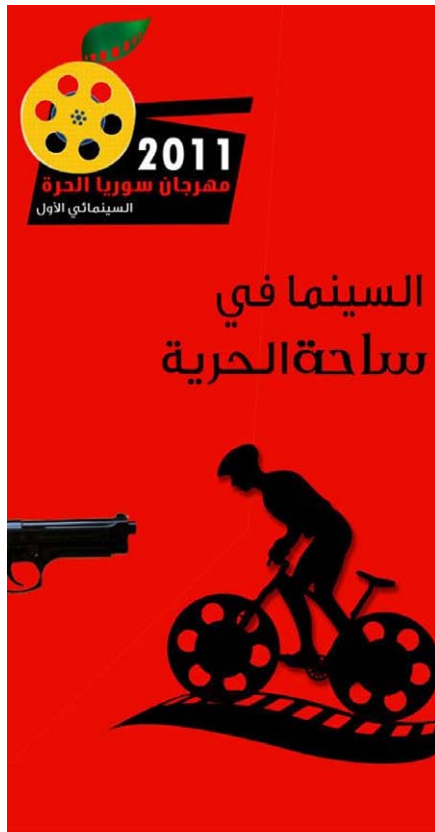
سالم رشيد

١٢ كانون الجاري آخر موعد لاستقبال المشاركات مبدعون يطلقون مهرجان «سوريا الحرة» للفن السابع

لم يترك نشطاء الثورة وسيلة إلا واستخدموها في خدمة العمل الميداني، وأثبت هذا الشعب خلال تسعة أشهر من الصمود في الانتفاضة أنه شعب لا يتنازل عن كرامته ولو كلفه المضي في هذه الطريق آلاف الشهداء. ويوما بعد يوم تتحول الثورة إلى مؤسسات حقيقية في مختلف المجالات، وبدأت كلمة المهرجان تدخل إلى قاموس الثورة للمرة الأولى بعد مبادرة مجموعة من الشباب الحر إلى إطلاق تسمية «مهرجان سوريا الحرة السينمائي الأول» على نشاطهم السينمائي.

وطرح المهرجان نفسه عبر صفحته على «فيسبوك» كبديل لمهرجان دمشق السينمائي الذي تم تأجيله. وقال منظمو المهرجان في بيان لهم إن المهرجان سينطلق «حرصاً على البدء في رسم ملامح سوريا جديدة حرة وديمقراطية، وإيماناً منا بأن القرار أصبح بيد الشعب السوري الحر وليس بيد النظام». وأشار البيان إلى ان المبادرة تأتي «تكريماً لجهود شبابنا الأبطال الذين يعرضون حياتهم للخطر في سبيل تصوير المظاهرات، وتوثيق الانتهاكات التي يمارسها النظام». واختار المهرجان الفضاء الافتراضي «الإنترنت» للمنافسة بين العروض التي ستشارك. وينعقد المهرجان تحت شعار «السينما في ساحة الحرية». وتم تحديد عدة شروط للاشتراك من بينها ألا تتجاوز المادة الفيلمية المشاركة عشرة دقائق، وأن تتوافر فيها ملامح فنية مع مراعاة الظروف الصعبة التي يتم التصوير فيها، وأن تحمل اسماً وعنواناً وتكون من وحي الثورة السورية. وتستقبل المواد المشاركة في الفترة الواقعة بين ٦ و١٢ كانون الأول الجاري. وكانت اللجنة العليا لمهرجان دمشق التاسع عشر قد قررت تأجيل المهرجان الذي كان مقرراً إقامته هذا العام خلال شهر تشرين الثاني الماضي إلى إشعار آخر.

ويمكن التواصل مع المهرجان و المراسلة عبر الإيميل syriana.20000@hotmail.com



يبدأ المهرجان بتاريخ 14-12-2011 وينتهي في 20-12-2011